

# مبدأ المساواة أمام القانون في الفقه الإسلامي: دراسة في حصانة أعضاء مجلس النواب الإندونيسي في ظل القانون رقم: ١٧ عام ٢٠١٤

سيتياوان بن لاهوري<sup>١</sup>

binlahuri@unida.gontor.ac.id

أحمد زكي ناصر الدين<sup>٢</sup>

Nasyiruddin07@gmail.com

## ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إبراز مبدأ المساواة أمام القانون في الفقه الإسلامي وإظهار صلاحية هذا المبدأ للتطبيق على صعيد العمل القانوني في إندونيسيا خاصة في موضوع الحصانة التي يتمتع بها أعضاء مجلس النواب في ظل القانون رقم ١٧ عام ٢٠١٤. من المعروف أن الفحص والتفتيش في أعضاء مجلس النواب لتورطه أو اشتباهه في التورط في الجريمة يجب أن يحصل على إذن مسبق من رئيس الجمهورية، وذلك أن الأعضاء في مجلس النواب يتمتعون بالحصانة. يعتبر هذا الإجراء انتهاكاً لمبدأ المساواة أمام القانون. وقد حاولت المحكمة الدستورية في الطعن في دستورية هذا القانون لأنه يمثل انتهاكاً لمبدأ المساواة لأن التفرقة في المعاملة القانونية بين أعضاء مجلس النواب وعمامة الشعب يعتبر تمييزاً طبقياً واجتماعياً في نفس الوقت. كما أن مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية في الفقه الإسلامي حيث إن الناس كلها سواسية لا فضل لأحد على أحد، ولا لرئيس على مرؤوس، ولا لغني على فقير. وينتهي هذا البحث إلى الاستنتاج بأن الحصانة والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء مجلس النواب في الحصول على إذن مسبق من رئيس الجمهورية لفحصه من جراء تورطه في الجريمة المعاقب عليها القانون - في ظل القانون المشار إليه - يتعارض مع مبدأ المساواة في الفقه الإسلامي.

كلمة السر: مبدأ المساواة، الحصانة، مجلس النواب.

---

<sup>١</sup>محاضر جامعة دار السلام كونتور

<sup>٢</sup>طالب جامعة دار السلام كونتور

## المقدمة

منذ تأسيس هذا البلاد، حدد الدستور عام ١٩٤٥ سلطات الدولة الثلاث وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. تتمثل السلطة التشريعية في صورة مجلس النواب الذي ينتخب أعضائه من الممثلين من الأحزاب السياسية في إندونيسيا. ومدة تمثيل أعضاء مجلس النواب خمس سنوات قابلة للتجديد في الانتخاب العام، والذي يتم من خلاله أيضا رئيس الجمهورية ونائبه. مجلس النواب هو المؤسسة الرئيسية في إطار الوظائف التشريعية والإشرافية، وهي موضحة في الدستور لعام ١٩٤٥ الذي ينص على أنّ «مجلس النواب يملك السلطة لسنّ القوانين»<sup>٣</sup>. وتؤكد المادة العشرون لهذا الدستور أن السلطة التشريعية لديها وظيفة التشريع والتصديق على ميزانية الدولة ووظائف الإشراف على السلطة التنفيذية في الدولة.<sup>٤</sup>

إنّ أعضاء مجلس النواب يمتلكون بعض الامتيازات الخاصة، والتي تمكنهم من أداء الوظائف المنوطة بهم على أكمل وجه. هذه الامتيازات تكمن في الحقوق المتعلقة بأداء مهامهم، منها: حقّ الحصانة، وحقّ الاستبيان، وحقّ الاستجواب، وحقّ الاحترام، وحقّ الاستئذان إلى رئيس الجمهورية لأجل الفحص في الجريمة المتورطة فيها، وهو حق مستمد من قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٧/IIIX-UUP/٤١٠٢.

حقّ الحصانة، مفاده أنه لا يمكن محاكمة أعضاء المجلس أمام المحكمة بسبب البيانات والأسئلة أو الآراء المعرب عنها شفها وكتايا في اجتماعات أعضاء مجلس النواب أو خارج اجتماعات مجلس النواب المتعلقة بوظيفة وسلطة واجبات مجلس النواب، وهذا الحق مستمد من المادة ٤٢٢ القانون رقم ٧١ سنة ٤١٠٢ في شأن أعضاء مجلس النواب. أما حقّ الاستبيان فهو حق مجلس النواب في إجراء تحقيق في تنفيذ قانون أو سياسة حكومية ذات صلة بالتأثيرات الهامة والاستراتيجية على حياة المجتمع والدولة.<sup>٥</sup>

<sup>3</sup> Undang-undang dasar Republik Indonesia 1945, (Sekretariat Jenderal MPR RI, 2016), Pasal 20: Ayat 1.

<sup>٤</sup> نفس المرجع، المادة ٢٠A الفقرة (١)

<sup>5</sup> <http://www.dpr.go.id/tentang/hak-dpr>, diakses pada hari senin 21 januari 2019. 08:57 WIB

حقّ الاستجواب هو حق مجلس النواب في الحصول على معلومات من الحكومة بشأن السياسات الحكومية والاستراتيجية ذات تأثير كبير على حياة المجتمع وأمن الدولة.<sup>6</sup> أما حقّ الاحترام فهو حق أعضاء مجلس النواب في الحصول على الاحترام فيما يتعلق بموقفهم، وذلك في المناسبات الرسمية وفي القيام بواجباتهم. هذا الحق مستمد من المادة الثمانين (G) من القانون رقم ٧١ سنة ١٠٢٠٤ في شأن أعضاء مجلس النواب. وحقّ الاستئذان هو الحق الذي يتمتع به أعضاء مجلس النواب بضرورة الحصول على إذن مسبق من رئيس الجمهورية لأجل الفحص في اشتباههم في الجريمة المعاقب عليها القانون، وهذا الحق مستمد من قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٧/ IIX-UUP / ٢٠١٤.

إنّ حق الاستئذان يكون في القضايا الجنائية فقط، ويهدف هذا الحق إلى تحقيق آلية التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وكذلك من أجل حفظ الشرف والكرامة لأعضاء مجلس النواب، حتّى يمكن لأعضاء مجلس النواب من القيام بمهامهم وسلطاتهم على أحسن وجه، وكذلك للحفاظ على كرامة مسؤولي الدولة ومؤسسات الدولة من تهور وتعسف.

إن الإذن بإجراء فحص لأعضاء مجلس النواب المشتبه في ارتكابهم أعمال إجرامية هو شكل من أشكال التدخل في نظام العدالة الجنائية - حماية كرامة الإنسان وعدم التعامل بلا مبالاة وبشكل تعسفي في نظام العدالة الجنائية وهو التزام الدولة وحقوق كل مواطن، وليس فقط لأعضاء مجلس النواب. وأحد المبادئ الأساسية لسيادة القانون هو وجود سلطة قضائية حرة ونزيهة، وهي أنه في تأديته واجباته القضائية، قد لا يتأثر القاضي بأي شخص، إما بسبب مصالح المكتب السياسي أو مصالح المال.

من هنا فإنّ بوجود حق الاستئذان يسبب إلى الكثير من النقاش والنقد، لأنه يمثل انتهاكا مبدأ المساواة أمام القانون ولكن ما زال استعماله حتى يومنا هذا في القضاء بإندونيسيا، وبذلك يركز هذا البحث في قضية المساواة أمام القانون من منظور إسلامي.

<sup>6</sup> <http://www.dpr.go.id/tentang.....>, diakses pada hari Senin 21 Januari 2019. 09:15 WIB.

## مفهوم المساواة في الفقه الإسلامي

في قاموس المحيط يشرح معنى المساواة يعني استَوَايًا وتَسَاوِيًا: تَمَازُلًا، وَسَوِيَّةً بِهِ تَسْوِيَةٌ، وَسَوِيَّتٌ بَيْنَهُمَا، وَسَاوَيْتُ، وَأَسْوَيْتُهُ بِهِ، هُمَا سَوَاءَانِ وَسِيَّانٍ: مِثْلَانِ.<sup>٧</sup>

ومعنى المساواة اصطلاحاً يعني حصول جميع الأفراد على حماية القانون دون تمييز بينهم، وهذه الحماية تعني بالتبعية المساواة في الخضوع للتكاليف التي يفرضها القانون، وتعتبر المساواة من ناحية، والحرية من ناحية أخرى الركيز الأساسيين الذين تقوم عليهما جميع الحقوق التي يتمتع بها الإنسان في مجتمع ديمقراطي.<sup>٨</sup> ومبدأ المساواة من خواص الدين الإسلامي يعني جعل القوانين واحدة لكل الناس لا فرق بين غني وفقير وشريف ووضيع. إنَّ القانون الإسلامي واجب التطبيق على جميع المسلمين لا فرق بين الملك المتوج أو العادم الفقير.<sup>٩</sup> فالمساواة في الشريعة الإسلامية أصل عظيم، لأنَّ الإسلام يقرر مساواة البشر جميعاً في أصلها الأول، ويجعل تفاضلهم على أساس العمل الصالح وما يقدمونه من خير.<sup>١٠</sup>

يوضح الاقتباس أعلاه أن مبدأ المساواة بين الناس هو نتيجة منطقية لمبدأ التوحيد في الإسلام. مبدأ التوحيد يفيد أن الناس متساوون أمام الله، وليس هناك فرق بين واحد وآخر، وليس هناك فضل للعرب على الأعجم إلا التقوى. ومن هنا يمكن القول أن مبدأ المساواة هو أحد المبادئ الأساسية في الإسلام. وأنَّ مبدأ المساواة في النظم الوضعية يكتسب أساسه من القانون الوضعي وعرف المجتمع، والتجارب السياسية، بينما في الإسلام ينبني هذا المبدأ على أساس القرآن الكريم والسنة النبوية وما سار عليه السلف الصالح.<sup>١١</sup>

<sup>٧</sup> محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (مؤسسة الرسالة)، ص: ١٢٩٧

<sup>٨</sup> د. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية)، ص: ١١٧١

<sup>٩</sup> الدكتور أحمد شلبي، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية: تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام مع بحوث إضافية عن القرآن الكريم، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية)، ص: ٢٢٢

<sup>١٠</sup> د عبد الكريم زيدان، مجموعة بحوث فقهية، (مؤسسة الرسالة ١٩٨٢)، ص: ١١٧

<sup>١١</sup> أ. باعزیز علي الفكي، المواطنة والمساواة في الحقوق السياسية، (مركز دراسات الاسلام والعالم المعاصر)،

## مبادئ المساواة في الإسلام

في كثير من النصوص تقرير المساواة وجعلها من شعائر الإيمان، كقوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} <sup>١٢</sup> وقوله - صلى الله عليه وسلم: «إخوانكم خدمكم». وفي كثير من الأحكام تحقيق هذه المساواة، وهكذا في سائر الأحكام الإسلامية الناس سواسية. وقد كانت هذه المساواة في صدر الإسلام شعار المسلمين في حربهم وسلمهم، وكان الذميون والمعاهدون يستمتعون في بلادهم بنعمة هذه المساواة عملاً. <sup>١٣</sup> فالإسلام جعل المساواة بين المسلمين في العبادات والمعاملات والحدود وغيرها، فما من عبادة إلا وتبرز فيها المساواة بين الناس بشكل واضح. <sup>١٤</sup>

ومن العدل أن تكون المساواة إذا تساوت الشروط في المرشحين لتولى الوظيفة العامة، والمعيار المعتبر في توليها هو أن يوسد الأمر إلى أهله. والمعيار في تولية الوظائف في الدولة الإسلامية هو «الكفاءة والأمانة بغض النظر عن الفوارق الأخرى عدا تلك التي تقتضيها طبيعة الدولة الإسلامية من حيث أن الإسلام صفتها الأساسية مما يفرض اختصاص المسلمين ببعض الولايات أو الوظائف الأساسية ذات الطبيعة الدينية». <sup>١٥</sup> لكن ليس معنى المساواة أن يستوي في تولي الوظيفة العامة العالم والجاهل أو القوي والضعيف، وإنما تكون المساواة إذا تساوت الشروط في المرشحين لتولي الوظيفة العامة ويختل مبدأ المساواة في هذه الحالة إذا نحن ميّزنا بين الأشخاص في أوضاعهم وظروفهم أو بين الفئات المتماثلة. <sup>١٦</sup>

## نظرية العدالة في الإسلام

العدالة، لغة: الاستقامة، وشرعاً: الاستقامة في طريق الحق بتجنب ما هو

<sup>١٢</sup> في سورة الحجرات: ١٠

<sup>١٣</sup> عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، (دار القلم ١٩٨٨)،

ص ٤٧

<sup>١٤</sup> علي محمد محمد الصلّاب، تبصير المؤمنين بفقهاء النصر والتمكين في القرآن الكريم (أنواعه - شروطه

وأسابيه - مراحل وأهدافه)، (القاهرة: مكتبة الصحابة ١٤٢٢)، ص ٥٦٠

<sup>١٥</sup> باعزير علي الفكي، المواطنة والمساواة في الحقوق السياسية، (مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر)،

ص ٦٤٠

<sup>١٦</sup> نفس المرجع، ص ٦٥٠

محظور في دينه.<sup>١٧</sup> وقدّم العلماء بدورهم آراءً مختلفة في تعريف العدل و هو: <sup>١٨</sup> التوازن والاستقامة، التساوي ونفي المحاباة، رعاية وإعطاء حقّ المستحق.

العدالة والمساواة هما صفتان من أساسيات التشريع الإسلامي على العموم، والنظام السياسي في الإسلام على وجه الخصوص. والعدالة لا تقوم إلا أن يترسخ مفهوم المساواة بين الناس، فالمسلمون كلّهم جميعاً سواء إنّما يتفاضلون بالأمر الدينية طاعة الله تعالى ورسوله. وهكذا يقيم النظام الإسلامي مجتمعات نظيفة رفيعة، لكلّ فرد فيها كرامته التي لا تمس وحقوقه التي لا تخدش، وإذا كان الحقّ ما شهدت به الأعداء فإنّ أعداء الإسلام قديماً وحديثاً شهدوا للحكم الإسلامي بأنه حكم العدالة والمساواة.<sup>١٩</sup>

ومن جهة أخرى إنّ مفهوم العدل أكثر من موضوع حقوق الإنسان، وذلك لأنه لا يكون للعدل من معنّى إذا ما تجاهل المجتمع حقوق الإنسان الأساسية ولم يعترف بها. ومن المعلوم أنّ مفهوم العدل والحقوق في الوحي مضمّنان في مصطلح الحقّ المجرد الذي هو أحد الأهداف النهائية للتشريعة.<sup>٢٠</sup>

## قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٧/١٠٢-IIX-UUP

### ١. مقدم الطلب

(١) سفريادي ويدودو أيدونو.<sup>٢١</sup> (٢) جمعية إصلاح العدالة الجنائية المجتمع.<sup>٢٢</sup>

<sup>١٧</sup> زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، التوقيف على مهمات التعاريف، (القاهرة: عالم الكتب)، ص. ٢٣٧.

<sup>١٨</sup> محمد حسن قدردان قراملكي، العدل، (دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠١٦)، ص. ١٥ -

١٧

<sup>١٩</sup> إبراهيم عبد الرحيم، السياسة الشرعية (مفهومها - مصادرها - مجالاتها)، (القاهرة: دار النصر للتوزيع والنشر ١٤٢٧)، ص. ٣٦٠ - ٣٦٣

<sup>٢٠</sup> مجيد خدوري، مفهوم العدل في الإسلام، (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع)، ص. ٢٦٧.

<sup>٢١</sup> Pekerjaan: Advokat, Alamat: jalan teratai XV Q-6, RT/RW 003/002, Tanjung Barat, Jagakarsa, Jakarta Selatan sebagai Pemohon 1

<sup>٢٢</sup> Alamat: Jalan Cempaka nomor 4, Poltangan, Pasar Minggu, Jakarta Selatan, Sebagai Pemohon 2. Dalam hal ini berdasarkan surat kuasa khusus bertanggal 4 agustus 2014 memberi kuasa kepada Idfhal Kasim, S.H., Eramus A.T. Napitupulu, S.H., Wahyudi Djafar, S.H., Rully Novian, S.H., Robert Sidauruk, S.H., Adi Condro Bowono, S.H., dan Alfues Jebabun, S.H., Advokat dan konsultan hukum pada kantor Institute for criminal Justice

## ٢. عريضة

بناءً على الأسباب القانونية والدستورية التي تم ذكرها، يتقدم المتقدمون في هذه القضية إلى لجنة قضاة المحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا ليكونوا قادرين على اتخاذ قرار بشأن الأمور التالية:<sup>٢٣</sup> (١) منح جميع طلبات المراجعة القضائية المقدمة من المتقدمين للجميعها. (٢) أن أحكام المادة ٥٤٢ من القانون رقم ٧١ بشأن ٣DM تتناقض مع دستور جمهورية إندونيسيا العام ٥٤٩١. (٣) أن أحكام المادة ٥٤٢ من القانون رقم ٧١ بشأن ٣DM لا تملك قوة قانونية ملزمة.

## ٣. موضوع الطلب

بالنظر إلى أن موضوع طلب المقدم الثاني يتعلق باختبار دستورية المادة ٥٤٢ التي تنص على:

١. يجب في الاستدعاء والطلبات الحصول على معلومات بشأن تحقيقات أعضاء المجلس المشتبه في ارتكابهم جريمة على موافقة خطية من المحكمة الفخرية بالمجلس.
٢. في حالة عدم موافقة المحكمة الفخرية للمجلس على الاتفاق الكتابي المشار إليه في الفقرة (١) زاد من ٠٣ (ثلاثين) يومًا من يوم استلام الطلب، يمكن تقديم الاستدعاء وطلب المعلومات للتحقيق على النحو المشار إليه في الفقرة (١) بغير اتفاق منه.

## ٤. تقرير القضاة

يقضي يقول: (١) تطبيق مقدم الطلب الأول غير مقبول. (٢) قبول المقدم الطلب الثاني جزئيًا (٣) رفض المقدم الطلب ٢ للآخر والباقي. (٤) الأمر بأن يُكتب القرار في أخبار جمهورية إندونيسيا.

Reform (ICJR), yang nama pemberi kuasa, selanjutnya disebut sebagai para pemohon.

<sup>23</sup> Putusan MK No 76/PUU-XII/2014, hal.18

## مضمون قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٧ سنة ٤١٠٢

احتوى القرار على عريضة مقدمة من أحد المتقدمين تدعى سفريادي ويدودو أيديونو ومجتمع لإصلاح العدالة الجنائية يعني لحذف الفقرة (١) من المادة ٥٤٢ من القانون رقم ٧١ لعام ٤١٠٢ يعني يبين على «إعطاء امتيازات لأعضاء مجلس النواب، إذا كان يفحص عليهم منفذ القانون يجب لديه إذن مسبق من المحكمة الفخرية للمجلس»، وفقاً لمقدم الطلب فإن المادة أو الامتياز لأعضاء مجلس النواب قد انتهك عدة مواد في دستور جمهورية إندونيسيا عام ٥٤٩١ والتي تحتوي على حقوق متساوية أمام القانون وحرية القاضي وطبيعة التمييز.

ثمّ بعد ذلك، نص قرار المحكمة الدستورية المتعلق باختبار الفقرة (١) من المادة ٥٤٢ في القانون رقم ٧١ لعام ٤١٠٢ على قبول بعض التماسات مقدمي الطلبات ورُفض بعضها. رفضت المحكمة الدستورية حذف المادة، لكن المحكمة الدستورية حلت محل إجراء الترخيص، الذي سمح في البداية أنّ الإذن من المحكمة الفخرية للمجلس يكون الإذن من رئيس الجمهورية.

## الأساس وراء ترخيص من رئيس الجمهورية

يمنح قاضي المحكمة الدستورية في القرار المذكور من قبل، سلطة منح التصاريح لفحص أعضاء مجلس النواب التي كانت تشغلها سابقاً المحكمة الفخرية للمجلس والآن سلطة رئيس الجمهورية، في حين أن سبب منح السلطة للرئيس الجمهورية بواسطة المحكمة الدستورية يستند إلى:

الأول، الحرس وإنفاذها التحقيق والتوازنات بين أصحاب السلطة التنفيذية وأصحاب السلطات التشريعية، بحيث ترى المحكمة أن الإذن يجب أن يأتي من رئيس الجمهورية وليس من المحكمة الفخرية للمجلس.

الثاني، المحكمة الفخرية للمجلس كمؤسسة أخلاقية هي أداة في هذا الأمر أعضاء مجلس النواب لتفسير أخلاقياتهم والإشراف عليهم في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم.



## إنّ الحق انتهاك لمبدأ المساواة أمام القانون

هناك مبدآن للدولة القانونية والمؤسسات التمثيلية ذات الصلة لأمر الإستئذان قبل فحص أعضاء المجلس، الأول هو مبدأ المساواة أمام القانون والثاني هو مبدأ استقلال سلطة القضاة، في قانون إندونيسيا أنّ مبدأ المساواة أمام القانون منصوص عليه بوضوح في الدستور لعام ٥٤٩١ المادة D٨٢ من الفقرة (١) والمادة ٧٢ الفقرة (١). مبادئ سيادة القانون هي نتيجة للتفكير في الممارسة وعلى الطريقة التي ينبغي أن يحكم بها النظام المجتمعي، والذي عند تطبيقه سيوجد العديد من الجوانب في الممارسة العملية التي تحتاج على التفكير والعقلانية الكافية وواحد منها هو التخصص في العملية القانونية لأعضاء المجلس. المبدأ الثاني في مبدأ سيادة القانون هو مبدأ استقلال القضاة أو الحاكم، فإنّ إذن في فحص أعضاء المجلس هو شكل من أشكال التدخل في السلطة القضائية. على الرغم أن التصريح لا يرتبط مباشرة بالقاضي، إلا أن السلطة القضائية تغطي عملية قضائية واسعة.

بسبب الأحوال التي وقعت على وجود هذا الترخيص لأعضاء المجلس كما شرح من قبل، فمن الناحية العملية أنه لايناسب استخدامه على أعضاء المجلس، لا سيما العملية المنطقية لمنح التراخيص لا تتفق مع فهم سيادة القانون لأنها من وراثه الترتيبات القديمة، ولم يعد من الممكن تطبيقه، يعني حماية كرامتهم وشرفهم. في الواقع أن معاملة لحفظ الكرامة والشرف يقصد إلى ألا يتم التعامل مع أعضاء المجلس بشكل تعسفي، ولكن إعطاء الخصوصية أكثر من غيره كان مقبولاً في سياق الحالة القانونية التي تمارسها الممارسات الدستورية المعاصرة يتم في سياق الاضطلاع بواجباتهم وليس لحماية الكرامة والشرف.

لازم أن نلاحظ أيضاً أن الإذن له مدة الوقت يعني ٠٣ يوماً، أو إذا لم يتم إصدار الإذن خلال الموعد النهائي فقد يتصرف تطبيق القانون مباشرة لايحتاج إلى إذن. سيؤدي إبطاء هذه المواعيد النهائية إلى إبطاء العملية القضائية لأنه زاد تعقيدا في روتين القضاء، وستضيف تكاليف من ميزانية الدولة الإيرادات والنفقات لأنها تتبع سير روتين الذي أطول من قبل وجود هذا الحق. ثم يتناقض الإذن بوضوح مع مبادئ سيادة القانون ومبادئ العدالة الجنائية، وهي من بين أمور أخرى: (١) مبدأ المساواة أمام القانون (٢) مبدأ العدالة السريعة والبسيطة ومنخفض التكلفة (٣) مبدأ استقلال

## السلطة القضائية.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ أعضاء مجلس النواب يحصل على الحق كان موضوعاً قانونياً، بغض النظر عن منصبه كأعضاء مجلس النواب يجب أن يُعامل متساوياً أمام القانون. وفي الإجراءات الجنائية وفقاً للمادة ١ النقطة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية، لا يمكن تحديد الشخص إلا كمشتبته به أو مشتبه في ارتكابه جريمة بناءً على أدلة أولية كافية. إذا تم الحصول على أدلة أولية كافية وتحديد شخص كمشتبته به، فيمكن للمحقق إجراء فحص المشتبه فيه عن طريق الدعوة المناسبة ومشروعة كما هو منصوص عليه في المادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية دون الحاجة إلى طلب إذن من أي طرف أم شخص.

ويمكن أن نستنتج أن الإذن في القضاء يجب ألا يحتوي على معاملة مختلفة متناقضة، على النحو الذي تضمنه المادة ٧٢ الفقرة (١) والفقرة (٣) من المادة ٨٢D من الدستور لعام ٥٤٩١، أي المساواة أمام القانون والحكومة. لأن ذلك الإذن في تطبيقه فقط على أعضاء مجلس النواب، حتى يكون فيها معاملة مختلفة للمواطنين الإندونيسيين الذين يواجهون إجراءات قانونية، ويجب على المحقق الحصول على إذن كتابي من المحكمة الفخرية للمجلس قبل أن يحقق المحقق يُزعم على أعضاء مجلس النواب. تلك المعاملة المختلفة لا يطبقه المحقق على المواطنين الإندونيسيين الآخرين، ويمكن للمحقق إجراء تحقيق مباشر. وهذا هو التمييز على أساس وضع الوظيفة العامة ومخالفة لمبدأ عدم التمييز والمساواة.

يتمثل أحد المبادئ التي اعتمدها إندونيسيا كدولة قانونية يعني مبدأ المساواة أمام القانون، مع شروط موافقة الكتائية من رئيس الجمهورية على إجراء التحقيقات والتحقيقات، سيعوق تنفيذ العملية القضائية التي تتدخل بشكل غير مباشر في نظام إنفاذ العدالة. تنص لجنة القضاء على الفساد يقول أن متطلبات الحصول على موافقة كتابية من رئيس الجمهورية قد أعاققت العملية القضائية برمتها، الفقرة (١) من المادة ٤٢ من الدستور لعام ٥٤٩١ تضمن بوضوح خلو النظام القضائي في إندونيسيا من أيّ التدخل.

## تحليل حق أعضاء مجلس النواب في الإذن إلى رئيس الجمهورية قبل فحص أعضاء مجلس النواب بمبدأ المساواة في الإسلام

هنا في شأن مبدأ المساواة في الإسلام قال فريد عبد الخالق في أمر المساواة أنّ الإسلام قرر مساواة أفراد الأمة أمام القانون، فإنه قرر كذلك أنهم جميعاً متساوون أمام القضاء، فليس لطائفة خاصة محاكمة خاصة، وقد جرى العمل في الشريعة الإسلامية على محاكمة الخلفاء والملوك أمام القضاء العادي، وبالطريق العادي، ومن أجل ذلك كان رؤساء الدول في الشريعة أشخاصاً لا قداسة لهم ولا يمتازون على غيرهم، وإذا ارتكب أحدهم جريمة عوقب عليه كما يعاقب أي فرد.<sup>٢٤</sup>

ينص البيان على أنّ الإسلام يقدم الحكومة الجميلة، من خلال تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون. يرى الإسلام أن كل الناس متساوون في أي محكمة ولا يوجد أي انخفاض في الحقوق ولا حقوق إضافية. فالمساواة ليس من جهة العقوبة فحسب بل كذلك من جهة عملية تنفيذه، كقول فريد عبد الخالق. ثمّ إذا رجعنا إلى البيان أعلاه لرؤية مضمون قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٧/١١٩-٢٠١٤/UUP المتعلقة بالإذن المكتوب من رئيس الجمهورية الذي يجب على المحقق الحصول عليه قبل الإستدعاء وطلب المعلومات للتحقيق، فسوف يوجد نقاط الضعف فيه الذي انتهك مبدأ المساواة في الإسلام، منها (١) في إثبات رئيس الجمهورية حق الإذن، (٢) من جهة مبدأ المساواة أمام القانون. والبيان لكلّها يعني:

### الأسباب التي جعل رئيس الجمهورية حق الإذن من منظور الإسلام.

ومن المعروف أن للقائد تفويضاً كبيراً في دين الإسلام، لأنه في الآخرة سيتم توجيه الرسالة إلى الله سبحانه وتعالى وكذلك جميع الأشخاص الذين يشعرون أنّ القائد قد ظلمهم فله ذنب. حتى يكون القائد ملزماً بالحفظ على الهدوء في المجتمع والحفظ على حصول حقوقهم لكل مواطن. وبالتالي لا يجوز للقائد إطلاقاً أو تسهيل الظلم في ولايتهم باستخدام منصبه كقائد، ولا سيما في مسائل المحكمة حيث يتضمن الحقوق التي يجب أن يجرسها القائد، أحدها يعني حق المساواة أمام القانون. فيما يتعلق بموقف الزعماء في الإسلام تجاه تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون في الدولة القانونية. تحتوي

<sup>٢٤</sup> فريد عبد الخالق، في الفقه السياسي الإسلامي مبادئ دستورية، (القاهرة: دار الشروق)، ص. ٢٢٩

الجملة على التأكيد بأن الشخص الذي يشغل منصبًا كقائد لا يحتاج إلى أن يكون أعلى من مرؤوسيه. في حياة الدولة، يتمتع كل مواطن بنفس الحقوق والواجبات، بغض النظر عن موقعه ودرجته. لذلك، يُمنع رئيس الدولة من معاملة مواطنيهم بطريقة تمييزية.

لذلك، فإن إعطاء السلطة للرئيس ليكون مرخصًا لأعضاء مجلس النواب الذين سيتم فحصهم بسبب انتهاك القانون نصّه قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٧ لعام ٤١٠٢، فإنه لا يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وعلى أساس الكلمات المذكورة أعلاه يعني أن القائد أو السلطان مارس الحقوق المساواة على المواطنين ليس أن يوافق القائد أو الرئيس على انحراف هذا الحق. وكل الناس خاضع لشريعة الله وقانونه ولو كان الخليفة نفسه بل إنّ الخليفة كان أشدهم خضوعًا لها من بين سائر الناس بحكم الأمانة التي جمعها في عنقه ويعد نفسه في دنياه للحساب عليها في آخره. من الواضح أن القائد هنا ملزم بأن يخضع لقوانين بلده أكثر من أي مجتمع آخر وأن يطيع كل المبادئ القائمة فيه، لا سيما في مبدأ المساواة أمام القانون، بحيث يخول سلطة رئيس الجمهورية في إعطاء ذلك الإذن جعل نفسه انتهاك مبدأ المساواة أمام القانون، رغم أنه القائد الذي يجب الحفاظ على ذلك المبدأ.

## قرار المحكمة الدستورية من منظور مبدأ المساواة في الإسلام

يعتبر ذلك قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٧ سنة ٤١٠٢ قد انتهاك مبدأ المساواة أمام القانون بوجود الأطراف المنتهكة في عملياته، والأطراف منها:

### ١. فيه اختلاف المعاملة أمام القضاء

يمكن أن ينظر إليه في المعاملة القضائية، يعامل الحاكم أعضاء مجلس النواب بوجود ذلك الحق معاملة مختلفة عن غيره من الأشخاص الأخرى، يعني في واجبة على منفذي القانون أن يطلب الإذن من رئيس الجمهورية قبل فحصهم. وذلك الذي يعتبر انتهاك مبدأ المساواة. و يعتمد القضاء في الإسلام على التشريع الإلهي، فإذا كان الناس أمام التشريع سواء، فهم عند تنفيذه كذلك سواء، لا تفريق في ذلك بين القاضي والمقضي له، والحاكم والمحكوم، وكل إنسان في الإسلام تطاله يد القضاء كائنا من كان حين يقتضي الأمر ذلك، وقد عمل بالمساواة أمام القضاء منذ عهد النبي صلى الله

عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين.<sup>٢٥</sup>

وعلى ذلك فالمساواة تعني العدالة، والعدالة تكمن في عدم التفرقة بين إنسان وآخر سواء في النظرة أم المعاملة على أساس خلقي يخرج عن فعل الإنسان واختياره. ولذلك في الإسلام أنّ المساواة أمام القانون يكون أساساً لإدارة الحياة الاجتماعية، في حين أن مبدأ المساواة الوارد في الإسلام كما ذكر من قبل، مختلف بالمفاهيم المساواة الأخرى، والفرق تقع في مصادرها وأشكالها. مبدأ المساواة في الإسلام صدر آيات القرآن الكريم والسنة النبوية وسار عليه الخلفاء الراشدون حتى يكون المساواة ليس أمام القانون فحسب ولكنها تشمل أيضاً المساواة أمام الله وأمام الشريعة. وبعبارة أخرى، فإن نطاق مبدأ المساواة في الإسلام هو أوسع من المفاهيم المساواة الأخرى والإسلام أكثر روحانية كدين على أساس التعاليم أو توضيح أن مصدرها من القرآن والحديث. فلذا بوجود التفريق في المعاملة القضائية أنّ ذلك الحقّ انتهك مبدأ المساواة مع أنه انتهك القرآن والحديث، لأنّهما مصدر من مبدأ المساواة في الإسلام.

## ٢. فيه التمييز أمام القضاء

يبدو أن أعضاء مجلس النواب في هذا الأمر قد منحوا امتيازاً في المعاملة القضائية، لأنه لمجرد الاتصال به وفحصه يجب أن يحصل على إذن من رئيس الجمهورية. في حين أنه بالنسبة للأشخاص الآخرين، إذا قام منفذي القانون بالفحص، يمكن فحصهم على الفور دون الحاجة إلى طلب إذن من رئيس الجمهورية، بحيث يُرى امتياز أعضاء مجلس النواب.

على الرغم من الإسلام يشرح بوضوح أن جميع البشر هم نفس الشيء. لذلك، لا ينبغي أن يكون فيه تمييز على أي أساس إلا التقوى إلى الله سبحانه وتعالى. الإسلام يرفض صراحة الهيمنة الإنسانية على البشر الآخرين. لأن الهيمنة الإنسانية على البشر الآخرين هي السبب الرئيسي لكل الشر في العالم، سواء بشكل مباشر أو غير

<sup>٢٥</sup> مكتبة الشاملة، القيم الإسلامية، (الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات)،

مباشر. ومعنى المساواة هو حصول جميع الأفراد على حماية القانون دون تمييز بينهم، وهذه الحماية تعني بالتبعية المساواة في الخضوع للتكاليف التي يفرضها القانون، وتعتبر المساواة من ناحية، والحرية من ناحية أخرى الركيزين الأساسيين الذين تقوم عليهما جميع الحقوق التي يتمتع بها الإنسان في مجتمع ديمقراطي.<sup>٢٦</sup>

أن المساواة وعدم التمييز هما وجهان لعملة واحدة، حيثما يكون هناك التمييز بين البشر في الحقوق وفي الواجبات، يعني ذلك انتفاء المساواة لأنّ المساواة تشترط عدم التمييز بين البشر على أساس الجنس واللون والقومية. صار بوجود الإذن من رئيس الجمهورية أن يحصلوا أعضاء المجلس على ظروف خاصة تنهتلك المساواة بينهم لأنّ ذلك الحق فيه التمييز بسبب اختلاف الدرجة في الحكومة.<sup>٢٧</sup>

وفي النهاية، بعد ذكر الباحث نقاط الضعف في ذلك القرار المتعلق بحق أعضاء مجلس النواب يمكن الإستنتاج أن وجود حق أعضاء مجلس النواب يعني الإذن إلى رئيس الجمهورية قبل فحص أعضاء مجلس النواب قد مثل انتهاكا لمبدأ المساواة في الإسلام، بوجود الأسباب الآتية، يعني: اختلاف درجة المسلمين، اختلاف المعاملة أمام القضاء، فيه التمييز أمام القضاء، مكانة رئيس الجمهورية في منح ذلك الإذن،

### الخاتمة

لقد جاء الإسلام بنظرية المساواة التامة حيث قرر المساواة بين الناس جميعاً على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، فهم متساوون في الحقوق والواجبات، يرى الإسلام أن كل الناس متساوون في أي محكمة ولا يوجد أي انخفاض في الحقوق ولا حقوق إضافية. فالمساواة ليس من جهة العقوبة فحسب بل كذلك من جهة عملية تنفيذه، ولا يصحّ بمعاملة مختلفة أمام القضاء كما وجد في ذلك قرار المحكمة الدستورية. ثمّ من حيث التمييز أمام القضاء، إذا يكون هناك التمييز بين البشر في الحقوق وفي الواجبات، فهو انتفاء المساواة لأنّ المساواة تشترط عدم التمييز بين البشر على أساس الجنس واللون والقومية وكذلك أنّ أحد من أساس الحزب هي منع الامتيازات التي تتنافى مع

<sup>٢٦</sup> د أحمد عطية الله، القاموس السياسي، .....، ص. ١١٧١

<sup>٢٧</sup> د علي حسن محمد الطواليه، حق المساواة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، (مركز الإعلام

الأمني)، ص. ٨.

مبدأ المساواة المواطنين، وتكافؤ الفرص أمام الجميع. فلا يمتاز واحد بحكم خاص ولا بطرق محاكمة خاصة بل جميعهم أمام القانون سواء، والإسلام لا يميز واحداً في التمتع بالحقوق فلم يجعل منزلة أو ميزة ووجود الإذن من رئيس الجمهورية أن يحصلوا أعضاء المجلس على ظروف خاصة انتهك المساواة بينهم لأنّ الحق فيه التمييز بسبب اختلاف الدرجة في الحكومة. وبذلك عرفنا أن وجود حق أعضاء مجلس النواب ينتهك على مبدأ المساواة، بسبب وجود تلك الأسباب المذكورة.

## مصادر البحث

- آبادي، محمد بن يعقوب الفيروز، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة.
- أحمد شلبي، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية: تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام مع بحوث إضافية عن القرآن الكريم، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٩٨٩١
- الحدادي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، التوقيف على مهمات التعاريف، القاهرة، عالم الكتب.
- الخالق، فريد عبد، في الفقه السياسي الإسلامي مبادئ دستورية، القاهرة، دار الشرو خدوري، مجيد، مفهوم العدل في الإسلام، دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع.
- خلاف، عبد الوهاب، السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، دار القلم.
- الرحيم، إبراهيم عبد، السياسة الشرعية (مفهومها - مصادرها - مجالاتها)، القاهرة، دار النصر للتوزيع والنشر ٧٢٤١.
- الصَّلَّابِي، علي محمد محمد، تبصير المؤمنين بفقه النصر والتمكين في القرآن الكريم (أنواعه - شروطه وأسبابه - مراحل وأهدافه)، القاهرة، مكتبة الصحابة ٢٢٤١
- الطوالبه، علي حسن محمد، حق المساواة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، مركز الإعلام الأمني.
- عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية.
- الفكي، باعزیز علي، المواطنة والمساواة في الحقوق السياسية، مركز دراسات الاسلام والعالم المعاصر.
- قراملكي، محمد حسن قردان، العدل، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ٦١٠٢.
- مكتبة الشاملة، القيم الإسلامية، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية، (د. ت)



زيدان، عبد الكريم، *مجموعة بحوث فقهية*، مؤسسة الرسالة، ٢٨٩١

Huda, Ni'matul, *Sengketa Kewenangan Lembaga Negara Dalam Teori dan Praktek di Mahkamah Konstitusi*, Yogyakarta: FH UII Press.

Maulana, Makrur Adam, *Konsepsi HAM dalam Islam antara Universalitas dan Partikularitas*, Yogyakarta: CV Pustaka Ilmu Grup 2015.

Putusan Mahkamah Konstitusi No 76/PUU-XII/2014

Undang-undang dasar Republik Indonesia 1945

Undang-undang No 17 tahun 2014 tentang MPR, DPR, DPD, dan DPRD

<https://www.cnnindonesia.com/nasional/20171108150358-12-254369/mk-tegaskan-kpk-harus-izin-presiden-untuk-periksa-setnov>.

<https://www.rmol.co/read/2013/12/22/137363/11-Pasal-UU-Ormas-Dinilai-Merugikan-Masyarakat-diakses-pada-jam-23:51>